

**تعيم بشأن الإشتراكات التقاعد المستقطعة بطريق السهو أو الخطأ من بعض الموظفين غير الخاضعين لقانون التقاعد رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ والإشتراكات التي لم يتم سدادها للهيئة عن السنوات السابقة**

نظراً لما تلاقيه الهيئة من صعوبات في الحصول على المبالغ المستحقة من بعض الموظفين المختلفين عن سداد الإشتراك ومعرفة عدمهم فإنها تقوم الآن من جانبها بمراجعة كافة الإشتراكات التي تم استقطاعها من الموظفين من بداية تطبيق القانون في أول أكتوبر ١٩٧٥ حتى نهاية عام ١٩٧٩ وذلك بغية حصر الموظفين الخاضعين لأحكام قانون التقاعد الذين لم يسدّد عنهم الإشتراكات المستحقة وكذلك بالنسبة للموظفين الذين استقطع منهم إشتراكات التقاعد بطريق السهو أو الخطأ دون أن يكونوا خاضعين لأحكام قانون التقاعد رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥.

وفي إطار هذا الموضوع تود الهيئة أن تسترعي النظر إلى ما يلي:

- إنه يتبع على كافة الوزارات والإدارات سرعة سداد الإشتراكات المستحقة على بعض الموظفين العاملين بها وإن اعتبرت المدة الغير مسدد عنها إشتراكات التقاعد مدة غير محسوبة في القاعد.
- إنه يتبع على كافة الوزارات والإدارات موافاة الهيئة بأسماء الموظفين المسدد عنهم الإشتراكات بطريق السهو أو الخطأ أو الذين لم يسدّد عنهم الإشتراكات عن سنوات الخدمة السابقة، وذلك كي يتسرى للهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة بصرف هذه الإشتراكات إلى من يعنيه الأمر مراجعتها (مرفق نموذج لهذا الغرض).

هذا وتأمل الهيئة بأن يتم موافاتها بالإشتراكات المستحقة لها والتي عليها في موعد أقصاه ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠ علماً بأنه سوف يتم الإنتهاء من كافة التسويات المحاسبية الخاصة بالإشتراكات في موعد غايتها الأسبوع الأول من شهر ديسمبر ١٩٨٠ وبذلك فإنه سوف يتغدر صرف أي إشتراكات ترد الهيئة بعد هذا التاريخ.  
نشكركم على صادق تعاونكم الدائم والمستمر معنا.

وتفضوا بقبول خالص التحية ،،،

مدير الهيئة العامة لصندوق التقاعد  
محمد عبدالغفار العلوى